المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ما هية جريمة الإتجار بالنساء، وعرض التطور التاريخي الخاص بها، وكذلك التعرف على الصور والأشكال المختلفة للاتجار بالنساء، من استغلال في الدعارة، وتجارة الأرحام، وتجارة الأعضاء كأبرز الأمثلة على الاتجار بهن وحجم تلك الظاهرة على المستوى العالمي، ثم ذهبت الدراسة إلى التعرف على أسباب انتشار تلك الجريمة، واعتبارها جريمة عابرة للحدود الوطنية، فجميع الدول تعاني منها على اختلاف مستوياتها وتقدمها أو تخلفها وفقرها.

والنتائج التي تترتب على الانتشار، والظواهر الأخرى المرتبطة بظاهرة الاتجار بالنساء، والتعرف على القوانين والبروتكولات الدولية والاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية وكذلك حظر الاتجار بالنساء في الاعراف الدولية ومبادئ القانون الدولي، ودور المؤسسات والمنظمات الدولية وغير الدولية والتي على رأسها الأمم المتحدة في مكافحة ظاهرة الاتجار بالنساء، والمنظمات الدولية الأخرى أمثال: منظمة العفو الدولية، وحلف الناتو، والمنظمات والهيئات الوطنية التي أنشأتها الدول لمواجهة الاتجار بالنساء، كما ذكر العديد من البروتوكولات التي جاءت إثر جهود المجتمع الدولي في مكافحة الظاهرة، ومن أبرز تلك البروتوكولات بروتوكول باليرمو (بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه).

وقد استخدمة الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وخرجت تلك الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها ما يلي: إن جريمة الاتجار بالنساء تعتبر من الجرائم ذات الطبيعة القانونية الخاصة، وذلك لكون الشيء المتاجر به سلعة متجددة وذا طبيعة نفسية متغيرة يمكن التأثير عليها خاصة إذا تعرضت إلى ظرفاً حياتية سيئة، إن استغلال النساء في الأغراض الجنسية والدعارة هو أول وأبرز صور الاتجار بالنساء وذلك يرجع إلى كم الأموال التي تدخلها تلك التجارة على العصابات الإجرامية، إن جريمة الاتجار بالنساء هي جريمة منظمة وعابرة للحدود تتم في عدة دول لا في دولة واحدة فقط، كما أنها تضر باستقرار الدول وأمنها واقتصادها، إن كافة الجهود الدولية والوطنية التي عملت على القضاء على ظاهرة الاتجار بالنساء قد عجزت عن تحقيق ذلك.

كما خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في الحد من انتشار الاتجار بالنساء إذا تم تطبيقها من المسؤولين ومتخذي القرار، وأبرز تلك التوصيات هي: التعامل مع ظاهرة الاتجار بالنساء مشكلة ذات جوانب اخلاقية واجتماعية وأمنية وصحية، التعامل مع ظاهرة الاتجار بالنساء مشكلة تقوم بانتهاك أولى مبادئ حقوق الإنسان ، ضرورة قيام الدول بشكل فردي والمجتمع الدولي بوضع استراتيجية وطنية ودولية تعمل على الحد من ظاهرة الاتجار بالنساء، والعمل على حل المسببات التي تؤدي إليها قدر الإمكان، تعديل التشريعات والقوانين الوطنية وتضمين السلوكيات والممارسات الخاصة

بالاتجار بالنساء ضمن الجرائم الاتي يعاقب عليها قانون الدولة، وأن يكون ذلك العقاب رادعاً، العمل على زيادة الوعي المجتمعي بالمخاطر والعواقب المتنوعة الناجمة عن جريمة الاتجار بالنساء، تسهيل وإتاحة كافة الطرق والسبل الممكنة التي تتيح وصول النساء المتاجر بهن لأماكن الخدمات الصحية والاجتماعية، ضرورة تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الاتجار بالنساء، وحث كافة الدول على الانضمام للاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بالاتجار بالنساء.